تحريرات الطيبة

شرح تنقيح فتح الكريم

تحرير التكبير العام لجميع القراء

من طريق الطيبة

جمع وترتيب

خادم القرآن الكريم

عبد العزيز منصور عبد العزيز منصور

(أبو عمرو)

التكبير العام

التكبير : هو قول القارئ : الله أكبر ، كما قال الإمام الشاطبي : (وقل لفظه : الله أكبر)

والتكبير ينقسم إلى قسمين رئيسين ، وهما : التكبير العام ، التكبير الخاص .

والكلام هنا على التكبير العام فقط ، وهو : التكبير لجميع القراء العشرة في جميع أوائل السور ، عدا سورة التوبة ، فلا تكبير في أولها ؛ لأن التكبير لا يأتي إلا مع البسملة ، وسورة التوبة لا بسملة في أولها اتفاقًا ؛ لذلك يمتنع التكبير في أولها .

قال الإمام المتولي – رحمه الله – في (الروض النضير) :

وأولُ التوبة لا تكبـــــــير لهْ   لقرنه حيـــث أتى بالبسملـــةْ

◉ حينما نظر إلى أول تحرير ذكره صاحب التنقيح ، نجد أنه بدأ بتحرير هاء السكت مع الإدغام العام ليعقوب ، مناسبة للوقف بهاء السكت في قوله : (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢) وبالإدغام في قوله تعالى (ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤) .

ولكن الناظم ترك أول موضع من مواضع التحرير ، تبعًا لأصله وهو متن (فتح الكريم) ألا وهو وجه (التكبير العام لأوائل السور لجميع القراء) وهذا الموضع متقدم على موضع هاء السكت والبسملة ؛ لأن التكبير العام يأتي قبل البسملة .

وهذا التحرير ذكره الإزميري في البدائع ، وكذلك ذكره المتولي في الفتح وشرحه الروض النضير ، وكذلك ذكره صاحب الفريدة ، وحرروا عليه مسائل كثيرة أحيانا يوجبونها على التكبير ، وأحيانا يجوزونها عليه ، وأحيانا يمنعون منها معه ، وهذه بعض الأمثلة على هذه التحريرات التي وضعت على التكبير :

1 – قال الإزميري وهو يتكلم عن الأوجه التي بين السورتين لخلف عن حمزة :

وفيه لخلف عن حمزة أحد عشر وجهًا ، فذكر منها :

الثالث : قطع الكل مع التكبير و البسملة مع تحقيق همزة أكبر من طريق الهذلي .

الخامس : قطع الكل مع إبدال همزة (أكبر) واوا لأبي العلاء .

السادس : الوقف على آخر السورة مع وصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها لأبي العلاء والهذلي .

الثامن : كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة مع تحقيق الهمزة للهذلي .

التاسع : كذلك لكن مع إبدال الهمزة ياء لأبي العلاء .

العاشر : وصل الكل مع تحقيق الهمزة للهذلي .

الحادي عشر : كذلك مع إبدال الهمزة ياء لأبي العلاء .

وكذا يختص وجه التكبير لخلاد بوجه الإشمام في الصراط المعرف باللام في جميع القرآن من طريق الهذلي وأبي العلاء .

ولا يأخذ الأستاذ – يوسف زاده – بالتكبير في أوائل السور .

فوجه التوسط في لاريب لحمزة مخصوص بوجه عدم التكبير ؛ لأن التوسط لابن سوار وأبي الفضل الخزاعي عن حمزة ولصاحب المبهج وأبي معشر وأبي الكرم

من رواية خلف فقط ، وكلهم مجمعون على عدم التكبير .

فإن قيل يجوز التوسط مع التكبير للخزاعي عن حمزة قلنا لا، لأن التكبير له من طريق الهذلي و أبي العلاء ، وليس لهما التوسط بل القصر فقط [1] .

---

1 - بدائع البرهان .

إلى غير ذلك من التحريرات الكثيرة التي ذكرها الإزميري في (البدائع) كتحرير (التكبير مع الغنة ، والتكبير مع السين والصاد لقنبل ، والتكبير مع الإشمام لخلاد ، والتكبير مع الإدغام الكبير العام وهاء السكت ليعقوب و .....) .

2- قال العلامة المتولي في الروض النضير :

ولم يكن التكبير مرويُّ حفصهم   على سكته ، واعكس لإدريس تفضلا

ثم قال شارحًا : " يمتنع التكبير لحفص مع السكت قبل الهمز ؛ لأن التكبير من الكامل وغاية أبي العلاء ، ولا سكت فيهما ، وعكسه إدريس ، فيأتي له التكبير مع السكت فقط من الكامل والغاية ... وليس له السكت في الجميع مع التكبير مطلقًا ؛ لأنه من المبهج عن المطوعي ولا تكبير فيه " .

وفي موضع آخر : " ويمتنع هو – مد التعظيم – والتكبير للدوري مع الإظهار في (واغفر لنا) وبابه ؛ لأن التكبير من الكامل وغاية أبي العلاء ، والمد للتعظيم من الكامل ، وليس فيهما سوى الإدغام " .

وقال في تحرير توسط (لا) مع إمالة (التوراة) لحمزة :

وما كان ذو التوسيط فيها مكبِّرا   وما كان في التوراة إلا مميِّلا

ثم قال شارحًا : " أجمع رواة التوسط في (لا) وهم : صاحب المستنير لحمزة ، وصاحب التلخيص والمصباح والمبهج عن خلف على عدم التكبير ، وعلى إمالة (التوراة) ، فلا تقليل ولا تكبير مع التوسط " .

إلى غير ذلك من التحريرات الكثيرة الواسعة المذكورة في الروض على التكبير العام ، إما بالمنع وإما بالتعيين .

والسؤال : ما حكم هذه التحريرات ؟

في الحقيقة كل هذه التحريرات التي وُضعت على التكبير العام فيها نظر ؛ لأنها بُنيت على أن التكبير ثابت ومسند ومأخوذ به من الكامل ومن غاية الاختصار ، وكما قلنا قبل ذلك أن الأصل في التحريرات هو العزو ، فلا بدَّ من التأصيل الصحيح والعزو الدقيق قبل التحرير ، فإذا خرج العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا ، والعكس صحيح .

وحينما ننظر إلى هذه التحريرات السابقة كلِّها ، نجد أنها كلَّها مبنيةٌ على أن التكبير العام لا يأتي إلا من الكامل و من غاية أبي العلاء .

وعلى هذا : فكلُّ ما في الكامل وغاية أبي العلاء ، فقد أوجبوه وعينوه على التكبير ، وكل ما ليس فيهما فقد منعوه على التكبير ، وكل ما في أحدهما وليس في الآخر فقد أجازوه على التكبير .

والسؤال : متى نحكم على هذه التحريرات بالصحة ، ومتى نحكم عليها بالخطأ ؟

والجواب : لا يمكن أن نقول بأن هذه التحريرات كلها صحيحة إلا في حالة واحدة ، **وهي :** إذا أثبتنا صحة هذا العزو ، يعني إذا ثبت لدينا يقينًا أن التكبير العام يأتي من الكامل ومن غاية أبي العلاء ، فحينئذ نقول بأن كل هذه التحريرات صحيحة بلا شك ، أما إذا أثبتنا بالأدلة القاطعة أن التكبير العام ليس في غاية أبي العلاء ، ولا يصح الأخذ به من الكامل ، فحينئذ نقول بأن هذه التحريرات كلها غير صحيحة .

إذًا : قبل الحكم بالصحة أو الخطأ على هذه التحريرات ، نرجع أولا إلى الكتابين المذكورين وهما (الكامل – غاية الاختصار) لنرى ما فيهما :

أولاً : كتاب (غاية الاختصار) :

بالنسبة لأبي العلاء في غايته ، لم يذكر ولم يتعرض للتكبير العام مطلقًا لا من قريب ولا من بعيد ،

بل تركه جملة وتفصيلا .

وعلى ذلك : لا يصح ولا يجوز أن ننسب التكبير العام لغاية أبي العلاء ، أو أن نقرأ به على أنه من الغاية ؛ لأنه ليس فيها ، بل إن الذي ذكره أبو العلاء في غايته هو التكبير الخاص فقط أي لسور الختم ، وذكره لابن كثير والسوسي فقط ، وكذلك لم ينسبه ابن الجزري إلى الغاية بل نسبه إلى أبي العلاء ، وكذلك نسبه أبو شامة في إبراز المعاني إلى أبي العلاء .

ثانيا : كتاب (الكامل) :

وهنا محل الإشكال والوهم والخطأ .

ويحسن بنا قبل أن نحرر هذه المسألة من كتاب (الكامل) أن نُلقي الضوء على الإمام الهذلي صاحب كتاب الكامل – رحمه الله – وعفا الله عنه .

الإمام الهذلي ، إمام كبير من أئمة القراءات أصحاب الروايات والطرق الكثيرة .

قال عنه ابن الجزري :

" فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ، ولا لقي من لقي من الشيوخ ، قال في الكامل : وجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخا... ولو أعلم أحدا تقدم علي في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته ... وقد وقع له أوهام في أسانيده ، وهو معذور في ذلك ؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره ، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد ، فمن ثَم حصل الوهم) اهـ .

وقال الذهبي عنه : وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات ، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد ، إما لجهالة الناقل أو لضعفه ... " اهـ .

قال شيخنا الشيخ عمرو عبد الله – حفظه الله – محقق كتاب الكامل :

" ... فإنه قد وقع منه من الغلط والوهم في الأسانيد وفي أوجه القراءات ، وفيما نقله عن أئمة القراءة ما يجعله يوصف بالضعف الشديد ، حتى إنه ليغلط في أسماء شيوخه ، وفي المشاهير من أهل الفن فضلا عمن هو دونهم ، وتنقلب عليه الأسانيد وأسماء الرجال ، و يخلط الاسم بالكنيه ، و يذكر الرجال بألقاب لا يعرفون بها ، و يكنيهم بما لايعرف كذلك ، و يسقط الرجال من الأسانيد فيسقط عليه الرجل والرجلان والثلاثة والأربعة من الإسناد الواحد ، و يأتي عن المشاهير بما لا يعرف إلا من طر يقه ....وقد تابعه ابن الجزري على كثير من غلطه ... وأما في نقل أوجه القراءة..... فنحو ذلك ، وإن كان غلطه فيها أقل من غلطه في الأسانيد ، فيذكر القول عن بعض الأئمة والقول بخلافه عن غيره ، فإذا تتبعته وجدته قد انقلب عليه ، فجعل ما لهذا لذاك وما لذاك لهذا ، وربما نقل عنهم ما رووه عن بعض الرواة من طريق واحد فيطلقه عن ذلك الرواي من جميع طرقه " اهـ .

ولعل السبب في ذلك الوهم والخطأ الكثير الذي وقع فيه الإمام الهذلي – رحمه الله – في كتابه هذا ، أنه كما قال محققه : الشيخ عمرو عبد الله – حفظه الله – ، حيث قال :

" وإني أحسب أن المصنف قد أملى هذا الكتاب من حفظه ، فمن ثَمَّ وقع فيه كل هذا الخلل ...... " الخ [2] .

وهذا الكلام لم يقله العلماء ذما ولا قدحا ولا انتقاصا من قدر هذا الإمام العظيم من أئمة القراءات ، حاشا لله ، وإنما هذا من باب الجرح والتعديل حتى يُبَيَّن حال الراوي حفاظا على الرواية ؛ لأنه من خلال الحكم على الراوي يحكم على روايته ، لا سيما إذا انفرد بشئ عن باقي الرواة .

---

[2] - وذكر الشيخ عمرو عبدالله أن الإمام ابن مكي الحنفي ذكر في مناقب أبي حنيفة أن الهذلي أملى هذا الكتاب من حفظه بعد أن أضر – يعني عمي .

وحتى نتأكد من صحة ما ذكره الإمام الذهبي والإمام ابن الجزري ، وما ذكره كذلك شيخنا في تحقيقه عن الوهم والخلط الذي وقع فيه الإمام الهذلي – رحمه الله – أذكر لكم بعض الأمثلة من كتابه التي تؤكد على هذا الوهم والخلط .

1 – كلنا يعلم أن الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري لا يأتي إلا على قصر المنفصل ، وإبدال الهمز الساكن ، ويمتنع على المد والتحقيق في الهمز ، كما قال ابن الجزري – رحمه الله – في الطيبة :

أدغم بخلف الدوري والسوسي معا		لكن بوجه الهمز والمد امنعا

وذلك لأن كل الطرق التي روت الإدغام العام ليس لها إلا قصر المنفصل وإبدال الهمز الساكن ، إلا ما ذكره الإمام الهذلي في كامله حيث قال : " ... كان أبو عمرو إذا تهجد أو أدرج القراءة أدغم وترك الهمز ، وربما ترك الهمز ولم يدغم ، وربما همز وأدغم المتحرك – هكذ قرأنا على ابن هاشم على الأنطاكي على ابن بِدُهْن على ابن مجاهد على أبي الزعراء على أبي عمرو ، وربما همز ولم يدغم المتحرك ، فحاصل أصحاب أبي عمرو كلهم على أربعة طرق (الإدغام وترك الهمز – الإدغام والهمز – ترك الهمز وترك الإدغام – الهمز من غير إدغام) [3] .

قال ابن الجزري في النشر :

" وَبَقِيَتْ طَرِيقٌ رَابِعَةٌ، وَهِيَ الْإِدْغَامُ مَعَ الْهَمْزِ مَمْنُوعٌ مِنْهَا عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ، لَمْ يُجِزْهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدِ انْفَرَدَ بِذِكْرِهَا الْهُذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ، فَقَالَ: وَرُبَّمَا هُمِزَ وَأُدْغِمَ الْمُتَحَرِّكُ، هَكَذَا قَرَأْنَا عَلَى ابْنِ هَاشِمٍ، عَلَى الْأَنْطَاكِيِّ، عَلَى ابْنِ بُدْهُنٍ، عَلَى ابْنِ مُجَاهِدٍ عَلَى أَبِي الزَّعْرَاءِ عَلَى الدُّورِيِّ .

قُلْتُ : كَذَا ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ، وَهُوَ وَهْمٌ عَنْهُ عَنِ ابْنِ هَاشِمٍ الْمَذْكُورِعَنْ هَذَا الْأَنْطَاكِيِّ ؛ **لِأَنَّ ابْنَ هَاشِمٍ الْمَذْكُورَ :** هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ الْمِصْرِيُّ ، يُعْرَفُ بِتَاجِ الْأَئِمَّةِ ، أُسْتَاذٌ مَشْهُورٌ ضَابِطٌ ، قَرَأَ

[3] - الكامل (1 / 709) .

عَلَيْهِ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، كَالْأُسْتَاذِ أَبِي عمرَ الطَّلَمَنْكِيِّ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُرَيْحٍ ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْفَحَّامِ وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يَحْكِ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ مَا حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ ، وَلَا ذَكَرَهُ الْبَتَّةَ .

وَشَيْخُهُ الْأَنْطَاكِيُّ : هُوَ الْحَسَنُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، أُسْتَاذٌ مَاهِرٌ حَافِظٌ ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، كَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ ، وَمُوسَى بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَدَّلِ الشَّرِيفِ صَاحِبِ " الرَّوْضَةِ "، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَزْوِينِيِّ وَغَيْرِهِمْ ، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ .

وَشَيْخُهُ ابْنُ بُدُهْنَ : هُوَ أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغْدَادِيُّ ، إِمَامٌ مُتْقِنٌ مَشْهُورٌ ، أَحْذَقُ أَصْحَابِ ابْنِ مُجَاهِدٍ ، أَخَذَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ ، وَابْنِهِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرٍ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْقَيْسِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، لَمْ يَرْوِ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ عَنْهُ .

وَشَيْخُهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ : شَيْخُ الصَّنْعَةِ وَإِمَامُ السَّبْعَةِ ، نَقَلَ عَنْهُ خَلْقٌ لَا يُحْصَوْنَ ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ عَنْهُ [4] .

وقال كذلك ابن الجزري : " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ : وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِالْهَمْزِ وَبِإِدْغَامِ الْمُتَحَرِّكَاتِ ، وَلَا أَعْرِفُ لِذَلِكَ رَاوِيًا عَنْهُ . انْتَهَى .

نَاهِيكَ بِهَذَا مِنَ الْأَهْوَازِيِّ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ – فِيمَا نَعْلَمُ – مِثْلَمَا قَرَأَ [5] . اهـ .

فهنا نجد الإمام الهذلي – رحمه الله – ينقل عن شيوخه المشاهير الأثبات الثقات ما لم ينقله أحدٌ غيرُه ، فيخالف جميع الرواة عن هؤلاء المشايخ .

2- تقديم التكبير على البسملة :

كلنا يعلم أن التكبير مقدم على البسملة ، سواء كان التكبير العام أو التكبير الخاص ، فنقرأ (الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم) هذا هو الصحيح الثابت من حيث الرواية ، وهذا هو المعمول به

---

(4) - وهذا يؤكد كلام الشيخ عمرو عبد الله عن الهذلي – رحمه الله – (ويأتي عن المشاهير بما لا يعرف إلا من طريقه) .

(5) - النشر (1 / 276 – 277) .

، إلا أن الإمام الهذلي روى تقديم البسملة على التكبير ، فقال في كتابه (الكامل) : " روى نظيف عن قنبل تقديم التسمية على التكبير " [6] .

قال الإمام ابن الجزي في النشر :

" التنبيه الرَّابعُ : تَرْتِيبُ التَّهْلِيلِ مَعَ التَّكْبِيرِ وَالْبَسْمَلَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَازِمٌ ؛ لَا تجوزُ مُخَالَفَتُهُ ، كَذَلِكَ وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ وَثَبَتَ الْأَدَاءُ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْهُذَلِيُّ عَنْ قُنْبُلٍ – مِنْ طَرِيقِ نَظِيفٍ – فِي تَقْدِيمِ الْبَسْمَلَةِ عَلَى التَّكْبِيرِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرَ طَرِيقَ نَظِيفٍ عَنْهُ – سِوَى الْهُذَلِيِّ – لم يذكر عنه سوى تقديم التكبير على البسملة ، وهو إجماع منهم على ذلك .

وأيضًا فإن الهذلي أَسْنَدَ هَذِهِ الطَّرِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ عَنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ابْنُ غَلْبُونَ فِي إِرْشَادِهِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى هَذِهِ الطَّرِيقَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ غَلْبُونَ الْمَذْكُورِ، فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ ، – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – .

وهنا نجد الإمام الهذلي قد خالف الإجماع الذي عليه أهل الأداء ، ويا ليته ينسب ذلك لنفسه أو يقله باجتهاده هو ولا ينسبه لغيره ، وإنما ينسبه للمشاهير من أهل الأداء ، فيخالف جميع الرواة عنهم ، وينقل عنهم ما لم يرد عنهم ، وما لم يقولوا به مطلقًا ، وما لا يُعرف إلا من طريقه .

وليس الإشكال أنه ينقل عنهم ما لم ينقله غيرُه ، وإنما الإشكال أنه ينقل عن هؤلاء المشايخ ما لم يرد عنهم وما لم يصح عنهم ، فهو ينقل خلاف الصحيح والثابت والمشهور عن هؤلاء الأعلام الثقات الأثبات .

3– وهو ما نحن بصدده الآن ، وهو (التكبير العام) :

قلنا إن الإمام الهذلي – رحمه الله – ذكر التكبير العام في كتابه الكامل ، ولكنه حكاه عن الإمام

---

(6) - الكامل (2 / 952) .

الخزاعي عن ابن حبش ، فقال : " قال الخزاعي : كان ابن حبش يأخذ لجميع القراء بالتكبير ، وهو قول أبي الحسين ، والخزاعي يقول : جميع القراء عند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء "[7] اهـ .

والدينوري : هو أبو علي ابن حبش ، الذي ذكره في أول الكلام .

وقوله : "يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء " .

فالمقصود بذلك هو : التكبير العام لجميع القراء في جميع السور .

والإمام الهذلي ذكر هذا الوجه من طريق الخزاعي عن ابن حبش ، فإن ثبت هذا النقل عن الخزاعي وعن ابن حبش ، فيلزم الأخذ به حينئذ ، وإن لم يثبت هذا النقل عن الخزاعي وعن ابن حبش ، فحينئذ لا يؤخذ به من طريقهما .

فعلينا الآن أن نرجع إلى الخزاعي وإلى ابن حبش لتوثيق هذا عنهما أو نفيه .

نبدأ بالإمام الخزاعي ، وهو إمام كبير من أئمة القراءات الثقات الضابطين ، والهذلي لم يقرأ عليه مباشرة ، وإنما قرأ الهذلي على أبي المظفر عبد الله ابن شبيب ، وابن شبيب قرأ على الخزاعي ، فبين الهذلي والخزاعي واسطة وهو ابن شبيب .

والإمام الخزاعي له كتاب قيم في القراءات وهو مطبوع ومحقق بفضل الله – عزو جل – واسمه (المنتهى في القراءات الخمسة عشر) .

قال أبو الفضل الخزاعي في كتابه المنتهى :

" ولفظه – التكبير – الله أكبر ، وبه كان يأخذ أبو عليٍّ بن حبش لجميع القراء " .

وحينما نتدبر في كلام الخزاعي ، وفيما نقله عنه الهذلي ، سنجد أن بينهما اختلافا كثيرا .

---

(7) - الكامل (2 / 951) .

فالخزاعي قال : وبه كان يأخذ أبو عليٍّ بن حبش لجميع القراء " .

والهذلي قال : جميع القراء عند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء " .

فالفرق بينهما في قول الهذلي : يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها .

وهذه زيادة من الهذلي ؛ لأن الخزاعي لم يقل ذلك ؛ لأن الخزاعي كان يتكلم عن التكبير في سور الختم فقط ، وإن كان لم يصرح بذلك لابن حبش ، إلا أن كلامه السابق واللاحق يدل على ذلك ، فقد قال في أول كلامه عن التكبير : " كان ابن كثير – غير الفليحي – يكبر عند خاتمة (والضحى) عند انقضاء كل سورة إلى آخر القرءان .

وبه قرأتُ عن عُمَري عن يزيد ، يعني أبا جعفر .

ثم ذكر ما كان يأخذ به ابن حبش ، ثم قال : " وقرأتُ من طريق اللهبي ، وأبي ربيعة من خاتمة (والليل) .

وقرأت من طريق ابن الصباح على أبي ربيعة وقنبل (لا إله إلا الله ....) الخ .

إذًا : هو يتكلم عن التكبير الخاص لسور الختم فقط بدليل كلامه ، وخصه بابن كثير فقط من روايتيه ، وكذلك رواه عن أبي جعفر ، ثم أراد بعد ذلك أن يبين مذهب ابن حبش في التكبير وأنه يأخذ به لجميع القراء ، وليس لابن كثير وأبي جعفر فقط ، فذكر هذا الكلام .

فهذا يدل دلالة واضحة على أن الخزاعي لم ينقل عن ابن حبش إلا التكبير لسور الختم فقط لجميع القراء .

ومن هنا نعلم أن الهذلي – رحمه الله – قد وهم في نقل التكبير لجميع القراء في جميع السور عن الخزاعي عن ابن حبش ؛ لأن هذا لم يثبت عن الخزاعي ، ولم يثبت كذلك عن ابن حبش .

وقد أثبتنا الآن بفضل الله – عزوجل – أن التكبير الثابت عن الخزاعي والذي ذكره في كتابه عن ابن حبش هو : لسور الختم فقط لجميع القراء .

ومن جهة أخرى ، وزيادة في التأكيد والتوثيق ، نقول : الثابت عن ابن حبش أيضًا هو التكبير لسور الختم فقط ولجميع القراء ، والدليل على ذلك ما يأتي :

1 – قال الإمام أبو معشر الطبري :

" وروى أبو الفضل الخزاعي أن ابن حبش كان يأخذ بالتكبير من آخر (والضحى) إلى آخر القرءان لجميع القراء " [8] .

وهذا هو النقل الصحيح الثابت عن الخزاعي عن ابن حبش ، وليس كما نقله الهذلي ، فهنا نجد أن أبا معشر نقل عن الخزاعي ما ذكره الخزاعي في كتابه وما نقله عن ابن حبش .

أما الهذلي فقد نقل عن الخزاعي ما لم يذكره الخزاعي في كتابه ولم يرد عنه ولا عن ابن حبش أصلا .

2 – قال الإمام أبو الكرم الشهرزوري :

" ورُوي عن ابن حبش – وهو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري – أنه كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير وبالبسملة لسائر القراء ... " [9] .

3 – قال الإمام أبو بكر ابن الجندي [10]:

" وفي المصباح أن ابن حبش كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير " [11] .

4 – قال الإمام الذهبي في ترجمة ابن حبش عن أبي عمرو الداني قال :

---

[8] - سوق العروس (1 / 130) .
[9] - المصباح (2 / 769) .
[10] - وهو شيخ الإمام ابن الجزري .
[11] - البستان (2 / 899) .

" وسمعت فارس ابن أحمد يقول : كان ابن حبش مقرئ الدينور ، وكان يأخذ في مذاهب القراء كلهم بالتكبير من (والضحى) إلى آخر القرآن ...) .

كل هذه النصوص الواردة عن أئمة القراءة ، تبين لنا أن الثابت والمنقول والصحيح عن ابن حبش هو التكبير لجميع القراء في سور الختم فقط .

إذًا : قلنا أن التكبير العام غير موجود في غاية أبي العلاء مطلقًا ، ولكنه موجود في الكامل للهذلي ، ولكن وجوده كعدمه ، فلا يصح أن يؤخذ به أو أن يحرر عليه على أنه من الكامل ؛ لأنه مذكور في الكامل على سبيل الخطأ والوهم .

والسؤال : لماذا ذكره العلماء على أنه من الكامل وغاية أبي العلاء ؟

والجواب : أنهم اعتمدوا في ذلك على كلام الإمام ابن الجزري – رحمه الله – حيث قال في النشر : " وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَأْخُذُ بِهِ فِي جَمِيعِ سُوَرِ الْقُرْآنِ ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدانِيُّ ، وَالْهُذَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ ، قَالَ الْهُذَلِيُّ : وَعِنْدَ الدِّينَوَرِيِّ كَذَلِكَ يُكَبِّرُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ لَا يَخْتَصُّ بِالضُّحَى وَغَيْرِهَا لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ " .

قُلْتُ : وَالدِّينَوَرِيُّ هَذَا هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبَشٍ الدِّينَوَرِيُّ إِمَامٌ مُتْقِنٌ ضَابِطٌ قَالَ عَنْهُ الدَّانِيُّ مُتَقَدِّمٌ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مَشْهُورٌ بِالْإِتْقَانِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ .

وقال في آخر الباب : " وَقَدَّمْنَا أَوَّلَ الْفَصْلِ مَا كَانَ يَأْخُذُ بِهِ الْخَبَّازِيُّ وَابْنُ حَبَشٍ مِنَ التَّكْبِيرِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، وَمَا حُكِيَ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الْخُزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْقُرْآنِ " .

وهنا نجد الإمام ابن الجزري – رحمه الله – صرح بأن الإمام أبا العلاء الهمذاني ، وكذلك الإمام الهذلي ذكرا التكبير في جميع سور القرءان ، ولكنه لم يذكر كلام أبي العلاء ولم يعزه إلى كتابه غاية

الاختصار ، وليس هو فيها ، فلعل أبو العلاء ذكره في غيرها كما هو ظاهر كلام ابن الجزري .

وعلى ذلك : لا يُنسب التكبير العام لغاية أبي العلاء ، ولكن ينسب إلى طريق أبي العلاء نفسه .

ثم ذكر ابنُ الجزري كلامَ الهذلي عن الخزاعيِّ عن ابن حبش ، فتابعه على هذا الذي وقع فيه ، وقد تقدم الرد عليه ، وإثبات ما فيه من الوهم والخطأ .

فإذا كان وجه التكبير العام لا يصح ولا يثبت من هذين الكتابين ولا من غيرهما بطرق صحيحة متصلة مسندة ، فحينئذ لا يُحرر عليه ولا يُقيد بأوجه معينة ؛ لأن التحريراتِ تحتاج إلى طرق معينة وكتب محددة ، يُحرر عليها ، وتُقيد بها .

الخلاصة :

1 – نص ابن الجزري على التكبير العام لجميع القراء في النشر والتقريب والطيبة .

2 – عزا ابن الجزري وجه التكبير العام في النشر للهذلي وأبي العلاء الهمذاني .

3 – أخذ بعض المحررين بالتكبير العام لكل القراء من الكامل وغاية الاختصار ، وحرروا على ذلك وجوها كثيرة ، بالمنع أو الوجوب .

4 – لم يذكر أبو العلاء الهمذاني في غايته التكبير العام لا من قريب ولا من بعيد ، ولعله ذكره في غير الغاية ؛ ولذلك نسبه ابن الجزري إليه ولم ينسبه إلى غايته .

5 – ذكر الهذلي التكبير العام في كامله عن الخزاعي عن ابن حبش ، فوهم في ذلك ؛ لأنه لا يصح عن الخزاعي ولا عن ابن حبش ، كما سبق بيانه .

6 – ليس للتكبير العام طريق صحيح متصل عن أحد من القراء العشرة .

7 – لا تحرير في التكبير العام ؛ لأنه ليس له طريق صحيح متصل .

8 – نقرأ بالتكبير العام لجميع القراء ، ولكن بدون تحرير أو قيود .

9 – أخذ الإمام المنصوري وأتباعه بالتكبير العام على أنه ذكر مشروع لجميع القراء ، ولم يقيدونه بوجه معين ، وكذلك أشار إليه أبو شامة في شرحه للشاطبية على أنه ذكر مشروع بين السورتين لجميع القراء .

10 – نأخذ بالتكبير العام لجميع القراء على الإطلاق ؛ أي على إطلاق الطيبة ، وليس على أنه من الكامل أو من غاية الاختصار .